الديمقراطية

في ميزان الإسلام

لفضيلة الشيخ الدكتور
عبد الله بن عبد العزيز العنقري
غفر الله له ولوالديه ولمشايخه وللمسلمين

العقيدة

الشيخ لم يراجع التفريغ

الدِّيمُقراطِيَّة

في مِيزانِ الإسْلامِ

alanqri1 drangari alanqri

للإعلام بالأخطاء الطِّباعية والاستدراكات والاقتراحات؛

يرجى المراسلة على البريد التالي:

tafreeghalangri@gmail.com

سلسلة المحاضرات واللقاءات العلمية لفضيلة الشيخ

١١

الديمقراطية

في ميزان الإسلام

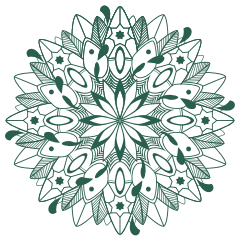

لفضيلة الشيخ الدكتور

عبد الله بن عبد العزيز العنقري

غفر الله له ولوالديه ولمشايخه وللمسلمين

النسخة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَأَشْهَدُ أَن لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

❍ أَمَّا بَعْدُ:

فإن العالم مليءٌ بالمبادئ الأرضية التي تفانى دُعاتها في الترويج لها، وبذل الغالي والنفيس في سبيل نشرها، والادِّعاء بأنَّها الأفضل والأنسب للبشرية في حاضرها ومستقبلها؛ وحيث إن هذه الأمة هي خِيرة هَذِه الأُمم، فقد وجه لها من الدعوة إلى تبني هذه المبادئ أكثر مما وجه إلى غيرها؛ لعلم أصحاب المبادئ الأرضية الباطلة جميعًا، بعظمة الدين الذي شرّف الله به هذه الأمة، وأنه لا يمكنُ أن يُقارن عند من عرفه حتى من أعدائه بأي دينٍ أو مبدأ قديمٍ أو حديث؛ فليس من السهل زحزحةُ من اعتز به عنه؛ إلا أن يشاء الله تعالى.

ومع ذلك فقد وقع ما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم أمته من وقوع الميل من قِبل عددٍ من أبنائها إلى سنن من كان قبلنا وزهدهم في النعمة الكبرى التي شرّفنا الله تعالى بها اتباعًا لأهواء قومٍ قد ضلوا من قبل وأضلوا كثيرًا وضلوا عن سواء السبيل؛ كما قال صلى عليه وسلم -في الحديث الذي يرويه أحمد والآجري-: «**لَيَحْمِلَنَّ شِرَارُ هَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى سَنَنِ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِهِمْ أَهْلِ الْكِتَابِ، حَذْوَ الْقُذَّةِ بِالْقُذَّةِ**»؛ وحيث إن الدِّيمُقْراطيَّة تُعدّ اليوم أشهر ما يُروج له من هذه المبادئ؛ حيثُ باتت التهمة بعدم الدِّيمُقْراطيَّة لبلدٍ من البلدان مساويةً للتهمة بالوقوع في التعدي والإجرام، وحتى تسابق في طلب التشرف بالانتماء للديمقراطية كثيرون، ممن يرون أنها مقارنةٌ للتمدن والتحضر والتقدم؛ فلأجل ذلك رأيتُ أهمية طرح هذا الموضوع مع أسبابٍ جدّت في الأمة اليوم، أوجبت الكلام عن هذا الموضوع الذي سنعرضه بعون الله، وسنبتعد في هذا الموضوع عن الإسهاب في تفاصيله الجزئية؛ ولذا سنعرضه بحول الله تعالى مُراعين

الإجمال الذي يوضحه ومبتعدين عن الإسهاب كما تقدم وترك الخوض في التفاصيل، مع مراعاة أمرٍ في النقول التي ننقلها عن دعاة هذه المبادئ وهو عدم التنصيص على أسمائهم؛ لأن العبرة هي في تجلية المبدأ نفسه، ثم الوصول إلى الحكم الشرعي فيه، أما أسماء دُعاته والمروجين له فليس هو من همنا في هذا المقام، وسأعرض ما عندي حول هذا الموضوع من خلال الفقرات الآتية بعون الله:

❁ **الفقرة الأولى:** سبب عرض هذا الموضوع في هذا الوقت مع أن الدِّيمُقْراطيَّة قديمة، وليست أمرًا طارئًا يُنادى به الآن.

الجواب: أن بلاد العرب التي وقعت فيها النزاعات اليوم تُدفع بقوةٍ نحو تبني هذا المنهج، ويرى الغربُ والمنادون بأفكاره أن الفرصة لدفع هذه البلاد نحو هذا المنهج مواتيةٌ الآن أكثر من أي وقت؛ لهذا ركزوا جهودهم السياسية والإعلامية كما ترى لتحقيق هذا الغرض.

ومصداقُ ذلك أن تتأمل في التصريحات التي تطرح الحلول وتتشوف لما يُسمى بالمرحلة القادمة، فإنك تجدُ أنها تعرضُ حلًا واحدًا فقط لا شيء سواه يدّعي المروجون له أنه هو المنقذ والمخلص لهذه البلدان وهو الدِّيمُقْراطيَّة.

وقد رصد الغربيون مليارات الدولارات لبعض الدول التي وقعت فيها تغيرات في النظم الحاكمة ليوجهوا هذه البلدان نحو الوجهة التي يريدون، مع أن البلاد الغربية تُعاني كثيرًا من المشاكل الاقتصادية المزمنة؛ لكنهم استرخصوا بذل هذه الأموال الطائلة بغرض أن يتبنى أبناء هذه الأمة مبادئهم، وبخاصة المبدأ الديمقراطي؛ فهان عليهم بذل الأموال الطائلة ما دام في سبيل نشر المبدأ الذي يؤمنون به؛ وحيث إن كثيرًا من القائمين على دعوات التغيير في البلاد العربية مجموعاتٌ شبابية، فقد راهن كثيرون على استغفالهم وطرح هذا المبدأ أمامهم للاستفادة من قوة الضغط التي معهم؛ حيث تحركت بسبب هؤلاء الشباب ألوفٌ مؤلفة من المنضوين تحت هذه الدعوات للتغيير؛ وحيث إن هؤلاء من عامة المسلمين الذين أوجب النبي صلى الله عليه وسلم النصيحة لهم كما في الحديث الذي يرويه «مسلم» أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**الدِّينُ النَّصِيحَةُ، قُلْنَا: لِمَنْ؟ قَالَ: لِلهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ**»، فإن من المتعين أن تُجلّى حقيقة هذا المبدأ، الذي يُدفع هؤلاء الشباب إلى تبنيه وترسيخه في أمتهم؛ ليكونوا على بصيرةٍ منه؛ ولينظرُ في نهاية ما يمكن أن يصلوا بالأمة إليه إن أصغوا لدعاة هذا المبدأ؛

ولينظروا من جانبٍ آخر في ضدّ هذا، وهو ما لو سلكوا مسلك سلفهم الصالح ﷺ، وكانوا سببًا في عودة الأمة وعودة عزّها وتفويت الفرصة على من كادوا لهذا الدين في القديم والحديث بالمبادئ المضللة التي صرعت فِئامًا كثيرين قبلهم عاشوا خُدامًا لها، ثم تبينت لهم حقائقها وزيفها في أواخر أعمارهم بعد أن لن يسمعوا نُصح الناصحين في شبابهم؛ فكانوا كما قيل:

[نَصحتُ لِقَوْمِي عِنْدَ مُنْعَرَجِ اَللّوَىْ فَلَمْ يَسْتَبِينُوا اَلْأَمْر إِلَّا ضُحَى اَلْغَدِ]

انضاف إلى هذا أمرٌ لا يقل خطورةً عنه، وهو الادعاءُ بأن الدِّيمُقْراطيَّة لا تُعارض الإسلام أصلًا، حتى وصل الحال بالبعض إلى القول إن الإسلام نفسهُ دينٌ ديمقراطي، وبرز هذا أيضًا بوضوح، في الأحداث التي تمر بها البلاد اليوم وروج له أُناسٌ للأسف من حملة العلم الشرعي.

۞ **الفقرة الثانية:** لا بُدّ هنا من الكلام عن إقحام المبادئ والتيارات الضالّة في الإسلام، من الأمور المؤكدة أن هناك ثُلةً غيرُ قليلة، برزت في القرنين الماضيين سعت إلى إذابة الفروق بين الإسلام وبين تياراتٍ وافدة من الشرق أو الغرب، فإن بروز مبدأٍ شرقيٍ أو غربي، وافتتان الناس به كان يقابل عند فئةٍ معينةٍ من الكتاب بالسعي إلى تقريب ما بين هذا المبدأ وبين الإسلام.

ومن أقرب ما يُمثل به على تلك الاشتراكية البغيضة البائدة؛ فإنه حين طبّقت الأفكار الاشتراكية عددًا من البلدان في العالم وظهر لها أُلوف الدعاة، قابل هذا الفكر الضال عددًا من الكتاب، يزعمون عدم تعارض ما بين الاشتراكية والإسلام.

ولذا: قالوا في حينها الإسلامُ دينٌ اشتراكي، وصنّف بعضهم كُتبًا موجودة الآن في «اشتراكية الإسلام»، وتداولوا اسم الاشتراكية الإسلامية، ووصموا رموزًا كبارًا من السلف الصالح ﷺ بأنهم اشتراكيون كعمر ﷺ.

هذا اللون من التعامل مع هذه التيارات الضالة حين تبرزُ وتطفو على السطح نوعٌ من المنهج الراسخ الفاجر السيئ، واكتفي تجليةً لما قلتُ بنقلين عن أحد المعاصرين الذين تصدوا لهذا الأمر عقودًا طويلةً من الزمن:

○ **أولهما:** قوله عن شريعة الإسلام: (إن أحدًا لن يستطيع الزعم بأن الشريعة يمكن أن تثبت عندما قرره نبيٍ لعصره) -الكلامُ واضح- جعل هدي النبي صلى الله عليه وسلم أمرًا متناسبًا مع عصره فقط؛

فلما كان هذا الباطل متقررًا عند هذا القائل قال في وصف في دين الله: (دينٌ لا تُقاس عليه شؤون الدنيا، بل هو الذي يقاس على شؤونها، فصلاحهُ تابعًا لصلاحها وليس العكس)؛ فجعل صلاح دين الله مربوطًا بمسايرته لأمور الدنيا؛ فصار بذلك دينُ الله هو الفرع، وصارت الدنيا هي الأصل الذي يقاس عليه؛ **ولذا**: جعل صلاحه تابعًا لصلاح الدنيا، **وهو عكس ما أجمع عليه علماء الأمة**: (من أن الدنيا هي التي تُخضع لأحكام الدين)؛ لا أن يُخضع دينُ الله لتقلبات الدنيا بما فيها المبادئ الضالة بحيث يتشكلُ دينُ الله وفق تشكل هذه المبادئ في كل عصر، كما فعل أصحاب هذا المنزع الباطل.

وبناءً عليه: فإن بروز أيّ مبدأٍ آخر غير الدِّيمُقْراطيَّة سيقابل بهذا اللون من التعامل؛ لأن الإشكال عائدٌ إلى ترسيخٍ منهجٍ باطل يسعى إلى طمس دين الله كي ما يساير المبدأ الذي يفضلون.

وهكذا نقول في موضوعنا اليوم –**الدِّيمُقْراطيَّة**–؛ فإن عددًا كبيرًا روج له بنفس الأسلوب الذي روج به للاشتراكية؛ فتحدثوا بل صنفوا كُتبًا في –**دِّيمُقْراطيَّة الإسلام**–، وتداولوا اسم الدِّيمُقْراطيَّة الإسلامية، وسمو عددًا من أحكام الشرع الشريف باسم –**الدِّيمُقْراطيَّة**–، ومرةً أخرى وصفوا عمر ﷺ بأنه ديمُقراطي.

فَالدَّاءُ هنا: هو في وجود من يسايرون هذه التيارات، وبدلًا من أن يوضحوا شدة فرق ما بينها وبين الإسلام، يقومون بتذويب الفروق إذ يرون أن ذلك مما يجعل الإسلام مقبولًا غير مُصادمٍ لاتجاهات الرأي العالمية.

وقبل أكثر من نصف قرن حين تسلّط أحد الرؤساء المتجبرين على شعبه فسامهم الخسف والظلم، تحدث آخرون عن أن هذا النهج أيضًا من الإسلام، وادعوا أن –الدِيكْتَاتُورِيَّة– التي تعني الظلم والتعدي مما قد جاء به الإسلام، ومثّلوا على ذلك مرةً أخرى بعمر ﷺ حيث عدّوا حزمهُ في مقاومة الباطل وردع الظالم نوع دِيكْتَاتُورِيَّة، مع أن عمر ﷺ كان مضرب المثل في العدل وإيفاء الحقوق إلى الرعية.

وهكذا: صوروا دين الله بالديكتاتوري ليروجوا قاتلهم الله لذلك الوضع السياسي الذي أيدوه، دون أن يتدبروا في عواقب ذلك من تشويهٍ كاذبٍ لدين الله، الذي هو أنزه ما يكون عن ظلم الظالمين وتسلط المتجبرين.

وبذلك تعلم: أن هذا الدّاء موجودٌ في هذه العُصبة يمكن أن يلحقوا الإسلام بأي مبدأٍ يطرأ؛ فكما أنها

تُلحق الدِّيمُقْراطيَّة الآن بالإسلام وقبل الآن الحقيقة؛ كما أُلحقت الاشتراكية وكما الحق هؤلاء الدِيكْتَاتُورِيَّة فإن بروز أي منهج آخر غير هذه المناهج سيقابل بنفس الأسلوب؛ لأن الدّاء في وجود منحى سيء في التعامل مع المبادئ الضالة بدلًا من مواجهتها وبيان ما فيها من الباطل، يُذوبُ الإسلام لتكون الفروق بينه وبين هذه المبادئ الضالة لا شيء.

❁ **الفقرة الثالثة:** في بيان الطريقة العلمية السليمة للتعرف على حقيقة التيارات والمبادئ الوافدة على الأمة، هذه المبادئ -**أيها الإخوة**- لها دُعاتها ومنظّروها المعتبرون عند أهلها في مواطنها التي وفدت منها، سواءٌ أكانت في الشرق أو في الغرب، وهؤلاء المنظّرون بمثابة الفقهاء مع الفارق عند المسلمين وقد حدّدوا حقيقة دعواتهم التي نادوا بها وصنفوا في توضيحها المصنفات؛ إذ هم مصادرها التي عنهم صدرت وهم مراجعها الذين يُرجع إليهم في التعريف الحقيقي، أمّا المتلقُون المعجبون بهذه المبادئ في بُلداننا فهم مجرد تلاميذ لأولئك المُنظّرين، منهم يتعلمون ولا هم يتبعون فهم كما قيل:

[نقّطتمُ لهمُ وهم خطّوا على نقطٍ لكم كمعلّم الصبيانِ]

فكما أن المدرس مدرس الصغار يرسمُ للتلميذ شكل الحرف بالنقط، والتلميذُ يصل ما بين النُقط فهؤلاء المقلدة مع منظري تلك المبادئ كالصبي مع معلمه؛ **ولذا**: فإن ما ينفيه هؤلاء التلامذة، عن تلك المبادئ الضالة مما يثبتهُ عنها فيها أساتذتهم في الغرب ما هو إلا تدليسٌ وتعميةٌ على ما في تلك المبادئ من الباطل، الذي يُحرجهم أن ينكشف لعموم المسلمين من تلك الجوانب الفاسدة، كما فعلوا مع الاشتراكية عندما روجوا لها في بلاد المسلمين بأسلوبٍ انتقائي غير كامل، ولم يجلوها للناس بوجهها الكالح الذي هي عليه في بلادها التي وفدت منها.

ومن ذلك كما قلنا ما هو موضوع اليوم وهو -**موضوع الدِّيمُقْراطيَّة**-، فإن جوانب كثيرة من الدِّيمُقْراطيَّة لم توضح للمسلمين، الذين يروج في أوساطهم لهذا المبدأ؛ فلهذا تورط في الدفاع عن الدِّيمُقْراطيَّة والتأييد لها فئامٌ كثيرة من الناس العوام، الذين لم يفهموها تمامًا كما تورط قبلهم أُناسٌ دافعوا عن الاشتراكية وتأييدها؛ لأنهم لم يفهموها إذ لم تُبّين لهم حقيقتها.

وذلك التضليل هو ما سنجلّيه بعون الله في هذه المحاضرة بشأن –الدِّيمُقْراطيَّة- في الفقرة الآتية إن شاء الله تعالى وما بعدها.

❁ الفقرة الرابعة: ما الدِّيمُقْراطيَّة التي نسمعُ عنها كثيرًا؟!

سألخص الكلام في حقيقتها فيما يأتي فأقول:

«**الدِّيمُقْراطيَّة**» من حيثُ أصل الكلمة كلمةٌ يونانيةٌ قديمة مكّونة من شقين هما: (**حكم الشعب**)، ولليوناني نظرةٌ قديمةٌ حول الدِّيمُقْراطيَّة فاصل المبدأ نبع من عندهم، وهذا يقودنا إلى إيضاح الدِّيمُقْراطيَّة المعاصرة عند أساتذتها ومنظّريها الغربيين؛ حيث توجد في الغرب عدّة اتجاهات في تعريف الدِّيمُقْراطيَّة، أهمها اثنان:

❑ **الأول**: التعريف المسمى «**بالكلاسيكي الرشيد**»، وهو الذي يجعل حكم الشعب مبنيًا على قاعدتين هما:

القاعدة الأولى: الإرادة العامة التي تجعل الأمة صاحبة السيادة، ومصدر السلطات.

القاعدة الثانية: ما سموه الخير العام.

والمراد –بالسلطات– التي جعلت الدِّيمُقْراطيَّة أمرها بيد الشعب، السلطات الثلاث:

أهمها وأخطرها على الإطلاق:

❍ **السلطة الأولى**: سلطة تشريع الأحكام، والتي تُسمى –**أم السُلطات**–؛ فإنهم جعلوها بيد الشعب.

❍ **السلطة الثانية**: السلطة القضائية.

❍ **السلطة الثالثة**: السلطة التنفيذية.

❁ أصحاب هذا التعريف قسمان:

❍ **القسم الأول**: منهم من يجعل الحرية أهم قيمةً اجتماعية، وشرطها أن تكون مطلقة لا يقيدها قيد، ومهمة الدولة الحفاظ على هذا النوع من الحرية المفتوحة.

❍ **القسم الثاني**: من أصحاب هذا التعريف، من يجعل المساواة هي الأهم، **والمقصود بالمساواة**: المساواة التي لا يُنظر فيها لأي منحىً عقدي، وأصحاب التعريف جميعًا متفقون على الأسس التي تقوم عليها الدِّيمُقْراطيَّة: كالسيادة الشعبية وحكم الشعب بالشعب وغيرها من أسس الدِّيمُقْراطيَّة المشهورة، هذا هو الاتجاه الأول في تعريف الدِّيمُقْراطيَّة.

❑ **الاتجاه الثاني:** التعريف ذو المنزع العقدي، المسمى –بالأيديولوجي– وهو الأعمق والمعبر بوضوحٍ شديدٍ عن الدِّيمُقْراطيَّة وعن حقيقتها؛ حيث يقوم التعريف على نظرةٍ محددة للكون والإنسان والحياة وفق مفهومٌ فلسفي قائمٌ على منزعٍ اعتقادي، يعود هذا الاتجاه إلى أفكار المدرسة الليبرالية التي غلت في جانب الفرد وحقوقه، وقامت على التأكيد على انعدام القيم المشتركة؛ بحيث لا يوجد وحدة اجتماعية تُحدد القيم أو السلوك المقبول من قِبل الأفراد، يركز أصحاب هذا الاتجاه من التعريف في تعريف الدِّيمُقْراطيَّة على أمرٍ من المهم أن يتفطن له كثيرٌ من الشباب اليوم، وهو الرغبة في التغيير التي تُحرك الأغلبية وتدفعها نحو تغيير الأوضاع، هذا مما يرُكّزون عليه؛ لكن إلى أي حدٍ يمكن أن يصل هذا التغيير؟ يقررون أن الديموقراطي هو من يقدر على تعديل أوضاع حياته، وهذا واضح؛ لكن يُعدل أوضاع حياته وأفكاره ومبادئه وقيمه، يعدل الأفكار والقيم والمبادئ، وفقًا للمتغيرات الاجتماعية من حوله، **لاحظ معي!!** أن التغيير يشمل المبادئ والقيم.

فإن قلتَ: ما السبب في كون التغيير يصل إلى هذه الحدود بحيث يمكن أن تتغير المبادئ والقيم؟

فالجواب: أن التغيير ينبعُ عندهم من الإيمان، بأن البناء الاجتماعية لا تُبنى على قواعد ثابتة أصلًا؛ وبالتالي فالحقُ والعدل هو ما يراه الأفرادُ مُمثلًا للحق والعدل.

❍ الحق والعدل ما هو؟!

هو ما يقررهُ الأفراد أنفسهم، فإذا قرروا أن شيئًا ما هو الحق فهو الحق، وهذا كما لا يخفى يجعلُ الحق والعدل الذي يؤمن به الديموقراطي غير ثابت، بل يقبل التغيير والانتقال منه إلى غيره.

لا بُدّ هنا من طرح سؤال، **ما الذي رتبوا على ذلك؟**

الجواب: رتبوا عليه أن أي مجتمع يفرضُ منظورًا عقديًا أخلاقيًا؛ فإن من المتعذر أن يُبنى هذا المجتمع بناءً ديمقراطيًا؛ والسبب بكل وضوح كما يقرر أحد رموزهم: (أن الدِّيمُقْراطيَّة إنما تبنى على المنظور العلماني التعددي للمجتمع)؛ هكذا بهذا الحرف، ويقول رمزٌ آخر منهم: (الدِّيمُقْراطيَّة نظامٌ سياسيٌ علماني؛ فالدينُ لا علاقة له بالديمقراطية)، ثم قال: (والديمقراطي نظرًا لمعتقداته السياسية، لا يقبل ولا يرفض أيّ تعاليم دينية)، وأكد رمزٌ آخر منهم على أمرٍ أخطر من هذا كله وهو: (أن الدِّيمُقْراطيَّة تتطلب علمنة العقول والمؤسسات) أيّ أن تُبنى على أساسٍ علماني؛ وذلك يستلزم قيام المجتمع

الديمقراطي كما لا يخفى بتكريس المفاهيم العلمانية لتتشربها العقول والأفكار؛ كما يستلزم صبغ المؤسسات الكبار في التعليم والإعلام بالعلمانية وكذا صبغ المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية صبغها جميعًا بالصبغة العلمانية.

بناءً على ما تقدم: ركّز الديموقراطيون على ما يسمى بالروح الرياضية أو تقبّل الرأي الآخر وعدم منع أي فكرٍ أو قولٍ من أن يُنشر في الأمة مهما كان بالغًا في الضلال والزيغ.

ولأحدهم مقولات توضح هذه الوجهة فيهم؛ **حيث يقول**: (لا يُضيرُني قال جاري إن هناك عشرين إلهًا أو لا إله إن هذا لا يخرقُ جيبي ولا يكسرُ رجلي)؛ فتأمل تهميش أمر الخلاف العقدي عندهم كيف وصل، -**وآخر من رموزهم الكبار**- يقول: (إن حرية الرأي لا حدّ لها بل هي مطلقةٌ دولة لا يحدّها حدٌ ولا يُقيدها قيدٌ)، وسنرى إن شاء الله تعالى أثر هذا التسيب على المجتمعات الغربية قريبًا فيما يأتي إن شاء الله.

لما كانت الدِّيمُقْراطيَّة بهذا الحال فقد ركّز دُعاتها كثيرًا على موضوع التعددية الفكرية والسياسية؛ لأن المجال في هذا مفتوحٌ لكل أحد بقطع النظر عن فكره وتوجهه الذي يتبناه؛ فهذا أحدهم يؤكد أنه مهما كان الرأي زائغًا ومهما كانت نتائجه ضارة، ومهما بلغت درجتهُ في الفساد الأخلاقي، ومهما كان في إلحاده فلا بُدّ من ترك صاحبه يُدافع عن رأيه، -**وأكد آخر**- أن تقييد حرية الرأي، والنشر لا يصح بحال بغض النظر عن فساد الرأي المطروح وضلاله وانحرافه، **والسبب**: أنه في الوضع الديمقراطي لا بُدّ من أن تظل الحرية مفتوحةً مطلقا، ومن هنا تكررت عندهم عبارة: «**احترام الرأي الآخر**»، ليس فقط السكوت عنه بل احترامهُ من قبل المجتمع بل الدفاع عنهُ مهما كان، ولو أدى إلى الموت في سبيل الدفاع عن هذا الرأي الفاسد على حدّ قول أحد فلاسفتهم المشاهير: (أنا لا أوافقك القول؛ لكني سأدافع حتى الموت عن حقك في قولك).

لأجل هذا التسيب الذي أصلّتهُ الدِّيمُقْراطيَّة باسم الحرية انتشر في البلاد الغربية أنواع من الإلحاد، والجهر بإنكار الرب تعالى على يد الهمل التائهين من دُعاة المذاهب والفلسفات الإلحادية، وبلغ التسيبُ حدًّا عُبد معه الشيطان، وسُمح لدعاة أخبث عبادةٍ يتصورها العاقل سُمح لهم بممارسة طقوس عبادتهم الهمجية للشيطان باسم الحرية، وانتشر دُعاة الرذيلة والمتاجرون بالفواحش والأعراض الذين أسسوا منظماتٍ منوعة في هذه التجارة القذرة كل هؤلاء سُمح لهم بالعمل على نشر مبادئهم الرديئة

وسلوكياتهم السافلة وبثّها في المجتمع؛ لأنه الوضع المتناسب مع الدِّيمُقْراطيَّة؛ فهذا الوضع يُتيح لهم جميعًا كل هذا، والجو الديمقراطي كما يسمونه جوٌ مفتوح أفقهُ واسعة، لا تضيق بمثل هذا الانفتاح.

❍ **نلخص ما ذكرناه في هذه الفقرة مما نقلناه عن منظري الفكر الديمقراطي في الغرب نلخصه فيما يأتي:**

١. أن اختلاف الاتجاهات في تعريف الدِّيمُقْراطيَّة الذي قدّمناه لا يُخرجها عن كونها مؤسسةً على النهج العلماني؛ فمن العجائب التي لا تنقضِ، توجيه الذم للعلمانية مع مدح الدِّيمُقْراطيَّة؛ فهذا صنيعُ من لم يفهم حقيقة الدِّيمُقْراطيَّة؛ فقد سمعتَ تأكيد رموز الدِّيمُقْراطيَّة المعتبرين على أن الدِّيمُقْراطيَّة إنما تُبنى على المنظور العلماني، ولا تقوم لها قائمةٌ إلا في ضوئه.

وأوضح ما يُجلّي لك هذا أن أشهر مزية تميزت بها الدِّيمُقْراطيَّة وهي جعل الحكم بيد الشعب بما في ذلك التشريع مربوطٌ ربط لا فكاك منه بما تقرره العلمانية من عزل الدين عن الحياة، وهنا صار الشعب وفقًا لهذا المفهوم الديمقراطي في مقام المتخذ ربًّا يملكُ وحده أمر التشريع؛ فللشعب أن يُحلل ما شاء، ويُحرم ما شاء، فما أقرّتهُ أغلبية الشعب فهو الحق المقبول ولو كان منكرًا محرمًا شرعًا كشرب الخمر وممارسة الفاحشة، وما نبذتهُ الأغلبية، فهو المردود المدحوض عندهم حتى لو كان واجبًا شرعيًا كإلزام الناس بالصوم في نهار رمضان؛ لأن الشعب عندهم هو المُشرّع فاختياره هو الحق بقطع النظر عن مُطابقته للدين من عدمه.

٢. ينص المنزع العقدي -**المعروف بالأيديولوجي**- على أن الأفكار والمبادئ والقيم غيرُ ثابتة.

وبناءً عليه: فإن الحق والعدل الذي يُقرر اليوم ويُدافع عنه قد يتغير في الغد ويحلُ محلهُ غيره، فلا ثبات لحقٍ وعدلٍ في نظرهم، **وسبب ذلك**: عدم وجود قواعد ثابتة للبنا الاجتماعية نفسها ليلتزمها الناس؛ **لذا**: فالديمقراطي الحق عندهم هو القادر على تعديل أوضاع حياته بما فيها قيمهُ ومبادئه.

٣. بناءً على هذا فأي مجتمعٍ يفرض منظورًا عقديًا أخلاقيًا؛ كالمجتمع المسلم بالاعتقاد الراسخ الذي أسسه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقامت على أساسه الخلافة الراشدة وانطلق الجهادُ في سبيل الله على ضوئه كل هذا في المنظور الديموقراطي منتقدٌ أيّما انتقاد؛ فالمجتمع العقدي الأخلاقي لا يُعدّ مجتمعًا ديمقراطيًا عندهم، والسبب بكل وضوح أن الدِّيمُقْراطيَّة لا تُقر بوجود مبادئ وقيمٍ ثابتة ينبغي

ترسيخها في المجتمع فضلًا عن نشرها في كل المجتمعات البشرية كما هي رسالة الإسلام.

٤. إتاحة الحرية بلا قيد نابعٌ في الدِّيمُقْراطيَّة مما قررناه لك في كلامهم من عدم وجود عقيدةٍ ينبغي أن تتبناها الدولة؛ بل يجب عندهم ألا تتبنى الدولة أيّ اعتقاد محدد يحملُ قيمًا ومبادئ يصلحُ أن تكون عامة في المجتمع.

وبناءً عليه: جعلوا لكل ذي فكرٍ ومبدأ مهما كان باطلًا كامل الحرية في اعتقاده؛ ليس هذا فحسب بل له الحرية في الدعوة إليه ونشره في المجتمع، وجلب ما استطاع من الأنصار والمؤيدين لفكرته.

هذا بإيجاز تصويرٌ مرُكّزٌ منقول عن مُنظّر المبدأ ودُعاته الذين صدروه لغيرهم، وقد قالوا ما قالوا دون أدنى تحفظ أو تخوفٍ من نقد؛ فلهذا ظهر هذا المبدأ على حقيقته.

وأُنبّه إلى أن عددًا من الغربيين ينتقدون الدِّيمُقْراطيَّة بمرارةٍ شديدة، ويرون أنها أوصلتهم إلى شرٍ عظيم في الجوانب الخُلقية، وفي جوانب أخرى من حياتهم؛ لكني لن أنقُل قولًا واحدٍ منهم؛ لأن المقصود نقل قول المؤيدين لهذا المبدأ حتى يتسنى لنا بيان حكمه بعون الله بعد أن تجلّى على حقيقته.

❁ الفقرة الخامسة: كيف رُبط مبدأٌ بهذا الانحراف بالإسلام؟ ومن الذي تولّى كِبرَ هذا التضليل؟

ربطُ الدِّيمُقْراطيَّة بالإسلام جاء على يد بعض من سمّو بالإسلاميين للأسف، والحديث بهذه الفقرة سنقسمه إن شاء الله إلى ثلاثة أقسام:

❍ القسم الأول: في كلمة –**الإسلاميين**– بمفهومها المتداول الآن، هذا الإطلاق واسعٌ جدًا في هذا الزمن وصار يُدخل فيه أصنافٌ عديدةٌ غير مُتجانسة؛ فمنهم أُناسٌ لهم صلةٌ بالعلم الشرعي، ومنهم من لا صلة له بالعلم الشرعي أصلًا، بل أظهر حماسةً مُعينةً للدين وقد يحمل بعضهم شهاداتٍ في تخصصاتٍ حديثة، كالطب وعلوم الحاسب نحوهما فرأى أن ما يحملهُ من مؤهلٍ في هذه التخصصات كفيلٌ بجعله أحد المتحدثين في مسائل الشرع الكبار وكأنها كلأٌ مباحٌ لمن يعلم ولمن لا يعلم، يُطلق هذا الاسم أيضًا على المنضبطين على نهج السلف الصالح؛ لكن يُطلق أيضًا على من يحملون أفكارًا بدعيةٍ ضالة، كالمنتمين للفكر الاعتزالي أو الشيعي أو غيرهما، فأُدخل الجميع تحت هذا الاسم؛ ولهذا وجد خليطٌ من الأفكار المتضادة تُنسب إلى من يُسمّون بهذا الاسم؛ لأنه ليس محددًا على طريقة أهل العلم الشرعي الذين يُميزون المتّبع من المُبتدع، وهذا من أهم أسباب ظهور المنسوبين لهذا الاسم بمظهرٍ مُتناقضٍ في

مسائل عديدة؛ لأن خلط القائل بالحق مع القائل بالباطل تحت اسمٍ واحد يُسبب شيئًا كثيرًا من الإرباك لا سيما والسامع لهذا الاسم يظنُ أن المُسمّين بهذا الاسم –**الإسلاميين**– يظنهم على نسقٍ واحد، وبكل حال فالمفترض المتعين ألا يُنسب للإسلام أي مقولةٍ إلا على الحد العلم الذي سنذكره بعون الله في القسم الثاني من هذه الفقرة.

❍ **القسم الثاني: ما الذي يصحُ نسبتهُ من المقالات والأحكام للإسلام؟**

دينُ الله –**بحمد الله**– مُنضبط في مصادره التي تحدد المنسوب إليه بدقة، إذ حفظ الله تعالى نصوصه وفيها ما يدلُ على الحق الذي جاء به دين الله: ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ﴾ [فصلت:٤٢] ، وهذه النصوص قد بيّنها رسول الله صلى الله عليه وسلم وبيّنها سلف الأمة الكرام ﷺ؛ فالمعنى السليم لهذه النصوص محفوظ كما حفظ اللفظ، وما خالف هذا المفهوم السليم فهو ابتداع تتفاوت درجة بطلانه بحسب بعده أو قربه من هذا المفهوم المحدد.

والأمرُ المؤكد أن ما خالف هذا المفهوم الكريم، المُتلقي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعن السلف الصالح؛ فإنه ليس صحيح النسبة للإسلام؛ لأن دين الله ليس ملفوفًا بالضباب، لا يُعرف ما الذي يُنسب له من غيره.

ومن المنكر العظيم في هذه الأزمنة؛ جعل دينُ الله مربوطًا بمواقف بعض الجماعات المعاصرة، أو بعض الأفراد؛ وكأنهُ متحدثٌ باسم الإسلام، ما أقرّوه فهو الدين، وما ردّوه فليس من الدين، بقطع النظر عن نصوص الشرع وفهم السلف؛ فهذا –**من المنكر العظيم**–.

❍ **القسم الثالث:** في سرد أقوال من تبّنوا الدِّيمُقْراطيَّة من المنسوبين للإسلاميين سأسرد إن شاء الله تعالى كلامهم موجزًا ليستبين وجهه وأؤكد قبل سرده على أهمية استحضار كلام أولئك المنظّرين الغربيين الذين نقلنا كلامهم في الفقرة السابقة؛ لنعرف الفرق بين كلام أولئك المنظّرين الذين صدروا الفكرة من الغرب وبين كلام هؤلاء المنسوبين للإسلاميين الذين أقحموا الدِّيمُقْراطيَّة في الإسلام من جهة، ثم نعرفُ من جهةٍ أخرى كيف تأثر هؤلاء بأولئك في مواضع المماثزة والمفاصلة بين الإسلام والديمقراطية؛ فما الذي غلّبوا؟ هل غلّبوا جانب الإسلام أو غلّبوا جانب الدِّيمُقْراطيَّة؟ كما سترى إن شاء الله تعالى.

فمن الأقوال المشهورة عن أحد مؤيدي الدِّيمُقْراطيَّة ممن يُدّعى أنه رمزٌ إسلاميٌ كبير قوله: (جوهر الدِّيمُقْراطيَّة من صميم الإسلام، وهو المتمثل في حق اختيار الحُكام والنظام الذي يُطبّق، وترجيح حكم الأكثرية وتعدد الأحزاب)؛ لاحظ عبارة (اختيار النظام الذي يُطبّق)؛ فالموضوع فيه عائدٌ إلى اختيار الأكثرية في نوع الأحكام التي تُطبّق، المردّ إلى الأكثرية، ما الأحكام التي ترغبُ أن تُطبّق على هذه الأكثرية؟ الأمرُ راجعٌ إلى الأكثرية، ثم أردف بقوله: (إن تحريم الدِّيمُقْراطيَّة ينبعُ من الجهل بجوهرها)، وقد عرّفناك فيما مضي حقيقة الدِّيمُقْراطيَّة وجوهرها من كلام مُنظري النظرية أنفسهم؛ بما تبّين لك به المستحق لأن يوصم بالجهل، أهو المبيحُ للديمقراطية أم المحرمُ لها؟

يقول -**رمز آخر منهم**-: (الدِّيمُقْراطيَّة ليست عقيدة، وقد مرّ معنا أن المنزع المؤثر والحقيقي هو المنزع المسمى -**بالمنزع الأيديولوجي**- **أي**: العقدي)، يقول -**هذا المنسوب للإسلاميين**- يقول: (الدِّيمُقْراطيَّة ليست عقيدة ولا تتضمن موقفًا اعتقاديًا أو فكريًا محددًا كالماركسية)، ولا يتعرض في كلامه هذا للسبب الذي جعلها لا تتبنى عقيدةً ما، وهو -**المنزع العلماني**- الذي بُنيت عليه كما تقدم، يقربُ آخر ما بين الدِّيمُقْراطيَّة والإسلام حتى زعم أن الأمة في صدر الإسلام كانت دِّيمُقْراطيَّة، ويقرنُ آخر بين الدِّيمُقْراطيَّة والإسلام فيقول: (لا يحسبن أحدًا أنه يمكن أن تقوم لنا قيامة بغير الإسلام، أو أن يستقيم لنا حالٌ بغير الدِّيمُقْراطيَّة، فبغير الإسلام تزهقُ روح الأمة وبغير الدِّيمُقْراطيَّة يحبط عملها)، انظر كيف جعل الدِّيمُقْراطيَّة قرينةً للإسلام، بهذه الصيغة التي يظهرُ فيها الإسلام بمظهر الناقص الذي لا كمال له إلا إذا خُلط بغيره، أمّا أن تستقيم الأحوال به وحده فغيرُ ممكن، ومزج أحدهم بين الإسلام والديمقراطية حيث مزج بين كلمة الشورى التي هي من الشرع وبين كلمة الدِّيمُقْراطيَّة فخرج بكلمة -**شوروقراطية**- يعني حتى يدمج بين الإسلام وبين هذا المبدأ الباطل.

ويصلُ الهوس بالديمقراطية حدًّا يقول فيه أحدهم ويسمى إسلاميًا أيضا التجربةُ الغربية التي أفرزت المؤسسات السياسية الدِّيمُقْراطيَّة قد تكون أوضح من كثيرٍ من اجتهادات الفقهاء والمفكرين المسلمين القُدامى فرجح الدِّيمُقْراطيَّة في الجانب السياسي على كلام فقهاء الأمة وعلمائها الذين سمّاهم المُفكرين القدماء.

لما كانت الدِّيمُقْراطيَّة تتبنى كما تقدم المجال المفتوح لكل أحد ليدلي بما عنده من رأيٍ دون أي تحفظٍ أو رقابة فقد ركّز هؤلاء على تقرير هذا المنحى، ونسبتهُ للإسلام أيضًا؛ فزعموا أن التعددية يجب

شرعًا قبولها مهما كان الطرف المقابل؛ **لذا**: قرر أحدهم أن الدولة الإسلامية إذا قامت فإن عليها احترام جميع الاتجاهات الأخرى في إطار ما سماه -**قطعيات الشريعة**-، وذهب آخر إلى أنه لا بديل عن التعددية، ثم زعم أن ذلك واجبٌ شرعي، واجبٌ شرعًا وليس جائزًا فحسب؛ فتأمل جناية هؤلاء على شرع الله؛ حيث يوجب أحدهم إيجابًا أن نقبل التعددية، والواجب كما تعلم يلزم تحقيقهُ شرعًا، ويأثم من لم يحققه؛ أمّا الآخر فيزعم أن هذا الإيجاب قد دلّت عليه -**قطعيات الشريعة**- سبحان الله عمّا يقولون!!

هل نعرف -**أيها الإخوة**- ماذا يريدون بالتعددية؟ وهل يختلفون عن الديمقراطيين الغربيين في مفهومها؟ -**بمعنى**- هل عند هؤلاء الذين يُسمّون بالإسلاميين؟ قيدٌ يوجبون مراعاته ليمنع في الدولة الإسلامية نشر الكفر الصريح والإلحاد؟

الجواب: أن المراد بالتعددية عندهم أن يذكر كلُ ذو فكرٍ ما عنده، حتى ولو كان مُلحد، ومع ذلك فله نشرهُ والدعوة إليه بما أمكنه من وسائل، وإليك جانبًا مما ذكروه في هذا؛ فقد أصدرت جماعة تتبنى هذا الفكر بيانًا قبل سنواتٍ وصلت فيه إلى أمورٍ منها:

١. أن الأمة مصدر السُلطات، وتقدم معنى هذه العبارة الخطيرة.

٢. الدعوة إلى تعدد الأحزاب والتعددية السياسية.

٣. إقرار تداول السلطة عن طريق انتخاباتٍ دورية، ثم أكّدت هذا العام على هذا، وزادت عدم وجود شيءٍ يسمى في الإسلام الدولة الدينية، وزعم رأسٌ كبيرٌ منهم أن الحرية أهم من تطبيق الشرع، ولم يُمانع آخر من أن يكون رئيس الدولة غير مسلم، كل هذا للأسف يُنسب ظلمًا وزورًا لأحكام الإسلام، بحجة أن هذا ما قاله من يُسمّون -**بالإسلاميين**-، وقد سمعنا فرح الليبراليين كثيرًا بنص هذه الجماعة، على عدم وجود الدولة الدينية، وقالوا إن هذا إقرارٌ بعدم تحكيم الشرع، دعا آخر من أنصار الدِّيمُقْراطيَّة المنسوبين للإسلاميين إلى أن نفسح المجال للعلمانيين التي سمّاها المُتصالحة مع الدين، وأن نفكر في تأصيلٍ شرعيٍ لهذا، ورأى من واقع الإيمان بالتعددية أن نقبل الماركسيين الذين لا يرفضون الدين رغم تُحفظاتهم على الشريعة الإسلامية، ووصلت القِحَةُ بأحدهم حدًّا قال فيه: (لا غرابة أن يوجد في المسلم حزبٌ يمينيٌ ويساريٌ وليبراليٌ واشتراكي، ثم قال: (لماذا نقبلُ في فقه الزواج والطلاق

والعارية أن يكون هناك حنفيٌ ومالكيٌ وشافعيٌ وحنبليٌ ولا نقبلُ أن يكون هناك توجهٌ أدّاه اجتهادهُ إلى الليبرالية)؛ فقاس اجتهاد عُلماء الأمة في المذاهب الأربعة على التوجه الليبرالي ذلك المبدأ الضال، وقسم آخر العلمانية إلى قسمين، منها قسمٌ ينادي أنصاره يقول فقط هكذا عبارته، يقول ينادي أنصاره فقط -**بفصل الدين عن الدولة**-، والخلاف معهم في الفروع؛ فصار جُرم فصل الدين عن الدولة مجرد خلافٌ في الفروع؛ وبالتالي فالخلاف مع أهله ميسورٌ سهل، وقرر آخر أن كل الاتجاهات لها أن تتنافس، وأن منع الاتجاهات الأخرى كالشيوعيين والملاحدة غير ممكن؛ بل يُتركون وجمهور الناخبين، فإذا خدعوه -**أي**: ففازوا بالحكم- كان الإسلاميون مُقصرين في دعوة الناخب وتبصيره، **أي**: لا مانع عنده من أن تكون دُفة الحكم بيد الشيوعيين والملاحدة، إذا كان ذلك في ضوء ما قررته الأغلبية، وأكد آخر وهذا بقوله في وضوحٍ تام إذا فرطت الدولة الإسلامية في التربية وإقناع الناس؛ فإنها تستحقُ ما يجري لها؛ لأنها -وتأمل العبارة- لا تستحقُ البقاء، وليأتي غيرها، إن كان حاز على ثقة الناخبين أي ليأتي الفائز بأصوات الناخبين ولو كان ملحدًا وليقرر منهجه، أما الدولة الإسلامية فعنده أنها لا تستحق أن تبقى إذا لم تُقنع الناخبين سبحان الله عمّا يقول الظالمون علوًا كبيرا!!

ويبلغُ تذويب ما بين الحق والباطل من الفرق يبلغُ حدًّا يقول فيه أحدهم عن الليبراليين والاشتراكيين، هم ليسوا بالضرورة غيرُ مسلمين لكنهم غيرُ إسلاميين، فما أعجب هذا الفصل بين المسلم والإسلام، وقال -**آخر**- لا بُدّ أن يمنح الحكم الإسلامي حرية تشكيل الأحزاب، حتى للتيارات التي تصطدمُ بالإسلام كالشيوعية والعلمانية، ولما سُئل آخر عن موقف جماعته من تكوين الأحزاب ومن ضمنها الشيوعية، قال: (أرى أنه في ظل مجتمع إسلامي من حق كل الناس أن تُعلن آرائها ومعتقداتها)، لاحظ التأكيد على أن لها أن تُعلن عن آرائها حتى ولو كانت شيوعية مُلحدة.

وهذا كله يُفسر لكثير من الناس اليوم، سبب جحد هؤلاء لحدودٍ عظيمة معلومةٍ من دين الله، لا يشك عالمٌ بشرع الله أنها من الدين، كجحد كثيرٍ منهم حدّ الردة، حدّ الردّة يتعارضُ إقراره مع ما يُقررونه من التعددية التي تكفلها الدِّيمُقْراطيَّة؛ حيثُ يتاحُ فيها أن يُعلن كل أحدٍ ما عنده من رأيٍ كُفري دون أن يتعرض له أحد؛ فهذا أحدهم يقول: (أنا لستُ مع إقامة حدّ الردّة على من يرتد عن الإسلام، وإذا بدى لإنسانٍ اعتناق النصرانية؛ فهذا لونٌ من الاختيار، يستوجبُ منا الحوار)؛ فلاحظ كيف غُلب هنا جانب الدِّيمُقْراطيَّة على جانب الإسلام الذي جاء في المُرتد بالحكم الصريح بقتله، ونهج بعضهم نهجًا خطيرًا

ليبرر اختياره للديمقراطية، فزعم أن الإسلام لم يأتِ أصلًا بنظامٍ سياسي محدد، بل جاء بقواعد عامة مُتعلقة بالسياسة، وترك التفصيلات غير مُبينة، ولك يا أخي أن تتصور ما يعنيه هذا الادّعاء من وصم الشرع بماذا؟ بالقصور، والنقص وعدم الكمال في بابٍ من أخطر الأبواب التي إذا لم تُضبط أدّى ذلك إلى نزاعاتٍ شديدة داخل المجتمع المسلم، لماذا قالوا هذا؟ قالوا هذا ليصلوا إلى أن التنظيم السياسي بأسره، أمرٌ اجتهادي وبالتالي يسوغ لهم أن يختاروا اللون الديمقراطي؛ لأنه داخلٌ ضمن حدود الاجتهاد الذي لم ينه الشرع عنه، لعدم تفصيل الشرع أحكامًا تمنع من تبني الدِّيمُقْراطيَّة.

وليُعلم أن سبب جنوح هؤلاء للديمقراطية ظنهم أن الاستبداد الواقع من كثير من الحكام لا علاج له إلا بالديمقراطية، هذا هو الذي حملهم على تبني الدِّيمُقْراطيَّة، إذ يرونها نوعًا من علاج الظلم والاستبداد، وهذا سيجيء الكلام عليه بحول الله.

بعد هذا العرض بحقيقة الدِّيمُقْراطيَّة عند المُصدرين لها والمنظّرين، وعند المحاولين تحسين وجهه وصورتها البغيضة بخلطها بالإسلام نصلُ إلى الفقرة السادسة.

❁ **الفقرة السادسة:** حكم الإسلام في الدِّيمُقْراطيَّة؟!

لا شك أن حكم الإسلام في الدِّيمُقْراطيَّة بعد هذا العرض واضح؛ حيثُ يرفضُ هذا المبدأ الباطل رفضًا تامًا لأمورٍ كثيرة منها:

❍ **أولًا:** أن الدِّيمُقْراطيَّة مربوطةٌ كما رأيت بالعلمانية، التي هي ضدٌّ للدين تمامًا، وبالتالي فإن الدِّيمُقْراطيَّة لما كانت مبنية على العلمانية التي تسعى إلى إقصاء الدين، وإلغاء أحكامه ومنع إقامة شرع في أرضه ما دامت الدِّيمُقْراطيَّة مبنيةً على العلمانية فإنها حربٌ على دين الله، وكل ما أقيم على الباطل باطل.

❍ **ثانيًا:** أن من المعلوم عند أهل الإسلام أن الله أمر بتحكيم شرعه تعالى، وجعل الحكم خالص حقه سبحانه كما قال: ﴿وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِۦٓ أَحَدًا﴾ [الكهف:٢٦] ؛ فالحكم لله عَزَّوَجَلَّ، قال سبحانه: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۚ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ ۚ﴾ [يوسف:٤٠] ، وجعل سبحانه اتخاذ أحدٍ يُشرع للناس ما لم يأذن به تعالى هذا ضربًا من دروب الشرك به تعالى؛ فقال سبحانه: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ ۚ﴾ [الشورى:٢١] ، واتفق أهلُ العلم على أن تحريم الحلال المعلوم من الدين، أو إباحة

المحرم المعلوم من الدين تكذيبٌ صريحٌ لله تعالى وتمردٌ عليه، وما دام الأمر كذلك فإن الدِّيمُقْراطيَّة نوعٌ من أنواع المحادة لله، إذ تنزعُ التشريع كله لا حكمًا أو حُكمين، تنزعُ التشريع كله من الربّ تعالى وتجعلُ التشريع راجعًا إلى الشعب؛ فكما أن أهل الإسلام يقولون بلا تردد: «الحلال ما أحله الله والحرام ما حرمه الله»؛ فإن منطق الدِّيمُقْراطيَّة يقول: «الحلال ما أحله الشعب وإن حرمه الله والحرام ما حرمه الشعب وإن أباحه الله»، هذا هو منطق الدِّيمُقْراطيَّة وكفى بهذا محادةً لله ولدينه.

❍ **ثالثًا:** أن دين الله جاء بضوابط دقيقة، للمسائل المثارة في الحرية والمساواة وغيرهما، فلا يجوز أن يُمنع من الحرية ما فتحهُ الدين للناس، ولا يجوز أن يُفتح للناس ما منعه الشرع، وضع الحرية الموجود في الديمقراطية يُعدّ في الشرع تسيبًا وفوضى، إذ يفسد بسببه على الناس دينهم بل وأعراضهم، كما هو ظاهر في المجتمعات الغربية ظهور الشمس في وضح النهار؛ فاستجلاب هذه الآراء في الحرية وفي المساواة للمسلمين فتحٌ لباب شرٍ عظيم على الناس بتعريضهم للفساد في دينهم وأعراضهم كما وقع للغربيين سواءً بسواء، ومن أخطر ما في هذا أن يُصبغ انفتاحُ الحرية على هذا النسق أن يُصبغ بصبغة شرعية، تنسبه لدين الله، فإذا وقعت الكارثة في الناس لفساد الأعراض، ودمار القيم والأخلاق نُسب هذا الشرُ العظيم للدين؛ فتسبب ذلك في صدٍ عن دين الله وتشويهٍ له وعُد هذا سُوءً أوصل إليه الناس دين الله -عياذًا بالله-، وهذا من أعظم الصدّ عن دين الله الذي حذر الله منه، وحذّر من أن تزّل القدم بعد ثبوتها فيشوه دين الله بسبب ذلك، ﴿وَتَذُوقُواْ ٱلسُّوٓءَ بِمَا صَدَدتُّمۡ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۖ﴾ [النحل:٩٤] ؛ فعدم الجهر برفض الدِّيمُقْراطيَّة، والإصرارُ على نسبتها للدين يجعلُ كل سلبيات الدِّيمُقْراطيَّة محسوبةً على دين الله، فإذا أخفقت وستخفق ولا شك، وسيظهرُ عوارها كما أخفق غيرها من المبادئ الضالة إذا أخفقت وقد أُلصقت بالإسلام وحُسبت عليه فإن ذلك يعودُ بالمذمة -عياذًا بالله- على دين الله نفسه.

فلهذا كان من أعظم الواجبات على أهل الإسلام أن يجهروا بتبرئة دينهم من هذا المنحى الباطل ليذودوا عن دينهم ولتُحسب ضلالات هذا المبدأ عليه لا على دين الله.

❁ **الفقرة السابعة: شُبهٌ لا بُدّ من الجواب عنها.**

يُثير أنصار الدِّيمُقْراطيَّة شُبهًا كثيرة يُدافعون بها عن مبدئهم، منها:

❍ **الشبهةُ الأولى:** يقولون إذا نُقدت طريقتهم السالف ذكرها، هل يناسبكم ما يقعُ على يد الحكام من المظالم؟ نحن نريد الوصول للعدالة من خلال الدِّيمُقْراطيَّة.

والجواب: أن علاج الخطأ لا يكون بخطأٍ مُقابل، فالظلم الواقع من الحكام عصيانٌ منهم عظيمٌ لله تعالى، وهو كما قال صلى الله عليه وسلم: «**الظُّلْمُ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**»؛ ولكن هذا الظلم الواقع من الحكام لم يضق دين الله بحمد الله عن علاجه؛ وإنما يُعالج الظلم بالرجوع إلى الشرع وتحكيمه وإقامة العدل على أساسه، كما قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد:٢٥] ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه: (فالكتابُ والعدل متلازمان؛ فالكتابُ هو المبينُ للشرع؛ فالشرع هو العدلُ والعدلُ هو الشرع)، وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: (على الحكام ألا يحكموا إلا بالعدل، والعدلُ هو ما أنزل الله)، وصدق رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فمن أراد رفع الظلم فليحكم الشرع، فإن لم يفعل فإنه جائرٌ مهما اختار من مسلكٍ ظالم أو من مسلكٍ ديمقراطي فوضوي أو غيره.

والحاصل: أن الفوضى التي تنشرها الدِّيمُقْراطيَّة، والظلم الواقع من الحكام المُسلطين مسلكان مرفوضان شرعًا، والله محاسبٌ كل جائرٍ عن شرعه بظلمٍ يتسلط به على الناس أو بفوضى ينشرها بأي اسم، كان كالديمقراطية أو غيرها، الله محاسبٌ من فعل هذا؛ لأنهم قد عدلوا عن شرعه.

ثم نقول لدُعاة الدِّيمُقْراطيَّة أجيبونا على سؤالٍ واحد يحسم النقاش في هذه المسألة كلها، وهو: هل أقام النبي صلى الله عليه وسلم وأقام خلفاؤه الراشدون أمور الرعية على العدل أم لا؟

فإن قالوا: نعم، قد أقاموا العدل، قلنا لهم: فلماذا لا نرجع إلى هديهم؟ ونلزمه لنقيم العدل كما أقاموه وإن كنا لن نصل إلى عدلهم قطعًا، وفق قاعدة الحقوق والواجبات للحاكم والمحكوم على حدٍ سواء، أمّا لو ولا يوجد مسلمٌ يجيب بهذا الجواب لو أجابوا بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يُقم العدل؛ لخرجوا عن دائرة النقاش التي تكون بين المسلمين.

❍ **الشبهة الثانية:** يطرحُ دُعاة الدِّيمُقْراطيَّة هذا السؤال، أليس بالديمقراطية شيءٌ من الإيجابية والنفع أبدًا أليس فيها شيء يستحق أن نستجلبه ونفيد منه؟ هل تقولون إن الدِّيمُقْراطيَّة كلها شرٌ وضلال؟

والجواب: أن يقال كل ما مُدحت به الدِّيمُقْراطيَّة، وكان بالفعل محل مدح، أنها تُمدح بأشياء هي قد تكون محل مدح وتُمدح بأشياء هي محل ذم، نقول كلا ما مُدحت به الدِّيمُقْراطيَّة، وكان بالفعل محل مدح فإننا نجزم جزمًا نقسم بالله عَزَّوَجَلَّ عليه، الذي لا إله غيره أن من المُحال ألا يكون هذا الأمر الحسن في الإسلام، على أكمل ما يكون من العدل والصدق، قال الله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا

وَعَدۡلٗاۚ﴾ [الأنعام:١١٥] ، ومن المعلوم بالضرورة من دين الله، أن هذا الدين قد أكملهُ الربّ الذي لا يعزب عنه مثل مثقال ذرة في السماوات ولا في الأرض وامتن بذلك على عباده فقال: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ﴾ [المائدة:٣] وما أكمله الله فلن يتطرق إليه القصور؛ ولن يتطرق إليه النقص؛ لأن كل عملٍ بشريٍ ينتابه النقص ولا بُدّ، أما ما تولى إكماله ربُّ العالمين فيستحيل أن يتطرق إليه الخلل والنقص، إذا طُبّق كما يرضي الله تعالى، فأما أن يُقصر المسلمون في إقامة دينهم ثم ينظر في تطبيقات المبادئ الأرضية ويقارن بين وضعهم الذي خالفوا فيه الشرع وبين هذه المبادئ؛ فهذا من الخلل الكبير في القياس، ثم يقال لدُعاة هذا المبدأ هاتوا مسألةً واحدة تدّعون أنها إيجابية ونافعة وجُدت في الدِّيمُقْراطيَّة ولم تُوجد في دين الله تعالى، فإن كان دينُ الله لا قصور فيه؛ فلماذا نستجلبُ ما هو موجودٌ فيه أصلًا؟ إمّا بالنص الصريح عليه أو بالاستنباط المنضبط، لماذا نستجلبهُ من غيرنا فنكون كما قيل؟!

[كالعِيسِ في البيداءِ يقتُلُها الظَّمَا والماءُ فوق ظهورِها محمولُ]

❍ **الشبهةُ الثالثة:** وهي من أكثر ما يُروج له ويستخدم فيها الإعلام، كثيرًا ما يُروج للديمقراطية من خلال مواقف وكلماتٍ تُنقل من المجتمعات الغربية، يرون أنها تُمثل كمال العدالة والإنصاف، ويرون أنها قمة التعامل الراقي؛ ليروجوا لهذا المبدأ هناك، الموجود هناك ليروجوا له في بلاد المسلمين، وكثيرًا ما ينقل الإعلام، مقولةً أو خبرًا عن بعض الغربيين سواءٌ كانوا من الحكام أو من الرعية ويُنفخ في هذا الموقف ويقال: انظر إلى الفرق بين مجتمعاتنا وبين تلك المجتمعات.

نقول جوابًا على هذا: إن كثيرًا مما يُنقل ولا سيما عن حكامهم يكونُ الدافع له الدّعاية الانتخابية، ثم لا ننسى أمرًا مهما، أن الدِّيمُقْراطيَّة تُقرر في تلك المجتمعات أن كل شيءٍ قابل للتغير حتى لو كان المبادئ والقيم التي تُمتدح، يقررون هذا بما يعني أن الأخلاق ليس بالضرورة أن تكون شيئًا ثابتًا.

أمّا المسلم فإن الثبات عنده في أخلاقه نوعٌ من الاعتقاد الراسخ، الذي لا يقبلُ التزعزع ولا يقبلُ عنه التزحزح، وأمام هذه المواقف التي تُنقل هؤلاء الغربيين والتي صارت بمثابة الفتنة لكثيرٍ من الناس سنسرد بإذن الله عَزَّوَجَلَّ مواقف كثيرة للسلف الصالح من حُكامٍ ومحكومين توضح لك معنى حقيقة إقامة العدل وفق أصول الشرع بما لا يقبلُ التغير والاضطراب، وهي بحمد الله نقطة في بحر مما هو

موجود عن السلف الصالح، ويمكن أن يُفرد لها لقاءاتٍ كثيرة؛ لكن نورد منها نماذج محددة، وسأركز على نماذج مما خُصّ الشرع ونُسب إليه المذمة في هذه الأزمنة بسببه، فكثيرًا ما أُسيء إلى الإسلام بسبب عدم رعاية حق المعاهدين، ونسب إلى الإسلام أنه يشجعُ على نقض العهود، وعلي خفرها، وبناءً على هذا سننقل عدّة مواقف عن السلف الصالح ﷺ من الحُكام ومن المحكومين تُبين أنهم كانوا على أكرم ما يكون من إيفاء العهد، الذي بُذل للمعاهد، فإن الرعية المهتدية بالهدي الشرعي تُراعي حتى لو قصر فيه الحاكم، وتوفيه وتؤديه إليه، كما سنركزُ على نماذج محددة من منع الخلفاء للظلم من قِبل الولاة، ومنعهم من التسلط على رعيتهم، ومحاسبة من أوقع ذلك من الولاة حسابًا شديدًا؛ ولهذا أمن الرعية في زمن السلف أمنًا عظيمًا من ولاتهم؛ لأنهم يعلمون أن ثمة خليفةً عادلًا يمكن أن يُرفع إليه هذا الوالي ويقيمهُ عند حده.

❑ وأذكر كما قلتُ نماذج محددة أول هذه النماذج ما يتعلق بحفظ المسلمين للعهد ومنعهم التعدي على المعاهدين:

روى مسلم في «صحيحه» أن هشام بن حكيم بن حزام مر بالشام على أناس قد أقيموا في الشمس، وصُبّ على رؤوسهم الزيت فقال ما هذا؟ قيل يُعذبون في الخراج؛ لأنهم أُناس من أهل الذمة لم يدفعوا كامل الجزية، فدخل على الأمير فحدثه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «**إِنَّ اللهَ يُعَذِّبُ الَّذِينَ يُعَذِّبُونَ النَّاسَ فِي الدُّنْيَا**»، فأمر بهم الأمير فخلّوا، تأمل هذه المظلمة وقعت ممن؟ من الحاكم، من الذي رفعها؟ رجلٌ من الرعية، كيف رفعها؟ من خلال الاستدلال بالنص.

مثالٌ آخر: على مراعاة الرعية للعهد، روى ابن سعدٍ، وأبو نعيم والخبر منه لأنه نقله بأبسط من رواية ابن سعد في -ترجمة عامر بن عبد قيس العنبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ- أنه مرّ بجنديٍ يجر رجلًا من أهل الذمة فلما رآه سأل الذمي وقال له أديت خراجك **أي**: أديت الجزية؟ قال: نعم، قال على ما يجرك هذا؟ قال إن الوالي يريدني أن أكسح بيته، **أي**: يريدني أن أنظف بيته، قال: وتطيب نفسك بهذا؟ **أي**: أنت موافق على هذا؟ قال: لا، فقال للجندي: أرسله، **أي**: أطلقه، قال: لا، قال: أرسله، قال: لا، فأخذ عامرٌ عمامته، وألقاها على الذمي، ونزعهُ من يد الجندي وقال: والله لا تُغفر ذمة الله وذمة رسوله صلى الله عليه وسلم وأنا حي، الآن المظلمة وقعت من من؟ من حاكم، مر فعل مظلمة عن هذا الرجل الذي هو من أهل الذمة رجلٌ من الرعية، فصعد الأمر على عامر رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى أن أُخرج من بلده بسبب هذه القضية، فلمّا ودعهُ

إخوانه ووصل إلى آخر حدود البلد قال: إني داعٍ فأمنوا، فقالوا: هذه التي نشتهيها منك؛ لأنهم ظنوا أنه سيدعو على الوالي، فقال: اللهم من أخرجني من بلدي ومنعني إخوتي فأكثر ماله وولده، ما قال فأهلكه، قال: اللهم أكثر ماله وولده، لماذا؟ موقف شرعي ديني لا يريد به إلا وجه الله، وما وقع له من الابتلاء إنما وقع له من ابتلائه في أمرٍ قام فيه لله تعالى؛ فهان عليه وسهُل ومع ذلك لم يدعُ على ظالمه.

مما يقتربُ من هذا ما جاء عن عمرو بن عبسة ﷺ وأرضاه أنه بلغه أن معاوية ﷺ، وكان بينه وبين الروم عهد، قد حرك الجيش في آخر مدة العهد، حتى يقترب من بلاد الروم؛ بحيث إذا انتهى الوقت المحدد للعهد بغت الروم وهم لا يشعرون، هو لم يخفر العهد في نظره لأن الوقت باقي، وحرك الجيش داخل بلاد المسلمين حتى يقترب من حدود الروم فيبغتهم من حيث لا يشعرون؛ فعلم بذلك عمرو بن عبسة رضي عنه وهو رجلٌ من الصحابة من متقدمي الإسلام؛ فجاء على دابةٍ يقول: الله أكبر وفاءٌ لا غدر، الله أكبرُ وفاءٌ لا غدر؛ فسمع به معاوية ﷺ فأمر به فأُحضر، فروى له أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**مَنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْمٍ عَهْدٌ فَلَا يَشُدَّ عُقْدَةً وَلَا يَحُلَّهَا حَتَّى يَنْقَضِيَ أَمَدُهَا، أَوْ يَنْبِذَ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ** . –أي: ليس لك أن تُحرك ساكنًا حتى ينتهي الأجل– **قَالَ : فَرَجَعَ مُعَاوِيَةُ بِالْجُيُوشِ**» نزولًا عند هذا الحديث.

نقول سُقنا مجموعةً من الأخبار عن السلف ﷺ وأرضاهم في موضوعٍ كثيرًا ما يذم به الإسلام، ودين الله لا ذنب له من قِبل من يخفرون المعاهدين، ثم يُنسب هذا للدين، فأردنا أن نورد هذه النماذج، لبيان أن السلف الله تعالى عنهم وأرضاهم سواءٌ من الحكام أو المحكومين كانوا على أكرم ما يكون من مُراعاة هذا العهد؛ فكونهم يستزيدون علينا هناك في الغرب، يقولون أنتم تُخفرون العهود؟ نقول هذا ليس من دين الله عَزَّوَجَلَّ، هذه ممارسات على خلاف شرع الله، والممارسات السليمة هي التي كان زمن السلف ﷺ، وكذلك من نهج السلف، أما أن تُحسب أخطاء الناس على دين الله فلا شك أن هذا من الظُلم البيّن.

نوردُ نموذجًا آخر لونًا آخرا له عدّة نماذج، وهو أنهم كثيرًا ما يتكلمون عن أن الحكام هناك في الغرب يُراعون أكبر ما يكون من القدر في إيفاء حقوق الرعية، وأنهم على جانبٍ كبير من الرحمة بهم والتعامل النبيل معهم؛ فنورد مقابل ذلك التعامل الحقيقي السليم من قِبل حكام المسلمين الذين انضبطوا على ما أمرتهم به النصوص ونورد بعض النماذج ونؤكد أن هذه النماذج إنما هي نقطةٌ في بحر

وينبغي على أهل الإسلام أن يركّزوا على مثل هذه الأخبار وأن يُفشوها في المسلمين فإنها موضع قدوة، وأن يترجموها أيضًا إلى اللغات الأخرى، ليُعرف ما الذي في دين الله عَزَّوَجَلَّ سير السلف الصالح رضي الله عنهم من هذه المواقف النبيلة الكريمة، فنقول فيما يتعلق بحفظ قوت الرعية من قِبل الحاكم، وحسن تعامله معهم وردع الحاكم أي ولي أمر له ولاية محدودة عن ظلم الرعية:

نورد من ذلك قول عمر رضي الله عنه وأرضاه: «أني لم أستعمل عليكم عمالي، -**أي**: الولاة- ليضربوا ابشاركم وليشتموا أعراضكم ويأخذوا أموالكم؛ ولكني استعملتهم عليكم ليعلموكم كتاب ربكم وسنة نبيكم فمن ظلمهُ عاملهُ -**أي**: الوالي والحاكم عليه الأمير عليه- فمن ظلمه عاملهُ بمظلمةٍ فلا إذن له على، -ما معنى فلا إذن له على؟ **أي**: لا يستأذن يدخل مباشرة-، ليرفعها إليَّ حتى أقصه منه، فتساءل عمرو بن العاص رضي الله عنه وكان أحد الولاة، يا أمير المؤمنين إن أدب أحد الولاة الرعية بأدبٍ تُقص من الراعي فقال وما لي لا أقص منه؟ وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يُقص من نفسه»، وكتب عمر رضي الله عنه إلى الأجناد: «لا تضربوا المسلمين، فتذلونهم ولا تحرموهم فتكثروهم ولا تدمروهم فتفتنوهم»، ومن ذلك ما جاء وكل هذه الأخبار في ابن سعد، ما جاء عن عمر وكذلك النقولات بالمناسبة النقولات التي نقلناها عن الغربيين وعن المنتمين للإسلاميين نقلناها من كتاب «نقض الجذور الفكرية للديمقراطية الغربية»، حتى نُحيل الأمور إلى أهلها.

نقول من النماذج خبر عمر رضي الله عنه مع العامل الذي ضرب أحد الرعية مائة سوط، فجاء هذا الذي ضُرب مائة سوط وهو شيءٌ شديد لا يكون إلا في أعلى الحدود واشتكى إلى عمر، فقال عمر رضي الله عنه للوالي فيما ضربته؟ ثم قال لهذا الرجل الذي من الرعية، قم فاقتص منه يعني قم واضرب الوالي كما ضربك، فقال عمرو بن العاص رضي الله عنه، وأراد من عمر رضي الله عنه ألا يفعل، فأصّر عمر على أن يختص هذا الرجل من الرعية من الوالي، فقال عمرو بن العاص يا أمير المؤمنين دعنا نصطلح معه، يعني نقوم بصلح بين هذا الرجل الذي من الرعية وبين هذا الوالي حتى لا يُجلد، فاتفقوا مع هذا الرجل من الرعية على أن يُعطوه دينارين عن كل سوط، قال هذا شأنكم إن اصطلحتم معه على هذا فأصلحوا، وإلي سيجلد هذا الوالي كما جلد هذا الرجل من الرعية، فاصطلح معه على مائتي دينار، مقابل كل سوطٍ دينارين.

من ذلك خبر عمر رضي الله عنه مع أم الصبي الذي كان يبكي في الليل، حيث قدمت رفقة من التجار معهم أموال، فنزلوا المصلى، فقال عمر بن الخطاب أكبر خليفة في ذلك الوقت، قال لعبد الرحمن بن عوف،

هل لك أن نحرسهم الليلة من السرق، تأمل كيف صار الخليفة حارسًا؛ لأنهم أتوا ومعهم هذه الأموال وناموا فقد يأتي لصوصٌ ويسرقونها، فيقول لعبد الرحمن وكلاهما من أهل الجنة ﷺ يقول ألا نحرس هؤلاء؟ فبقي عمر رضي الله ساهرًا يحرسهم فسمع في الليل صوت صبي يبكي فأتى وطرق الباب على أمه فقال: ويحك ما بال صبيك يبكي ففي المرة الأولى سكتت عنه، ثم ظلّ الصبيُ يصيح فأتى وطرق عليها الباب وقال ويحك ما بال الصبي يبكي؟؛ فلمّا أكثر من الإلحاح عليها قالت: إنك أجهدتنا هذه الليلة يا هذا، هذا الصبيُ نفطمهُ؛ لأن عمر ﷺ كان يفرض للفطيم **أي**: يجعل له في بيت المال إذا كان فطيمًا لا إذا كان وليدًا؛ لأن الصبي إذا ولد يتغذى على حليب أمه ولا يُكلف أهله شيئًا كثيرًا؛ فكان يرى ﷺ ألا يبدأ بالعطاء وتسجيله ضمن من يعطون، إلا إذا فُطم؛ لأنه إذا فُطم أكل فلمّا أخبرته بذلك بكى عمر ﷺ بكاءًا شديدا وصلى بالناس الفجر لم يستبينوا قراءته من كثرة بكاءه، وقال هلكت الناس يا عمر، ثم أمر مناديًا أن يُنادي، لا تُعجلوا صبيانكم على الفطام فإن عمر يفرضُ للوليد **أي**: ساعة يولد؛ لأنه رأى أن الناس سيستعجلون في فطام الصبيان، والصبي إذا اُستعجل في فطامه؛ فذلك ولا شك يتعبهُ لأنه لا يزال في حال من الرضاعة؛ فلما رأى هذا الحال جعل الفرض للوليد ساعة يولد لا للذي يُفطم.

من ذلك أيضًا بعض الأخبار التي نذكرها الدّالة على ما عند أهل الإسلام من الإنصاف مع رجلٍ من كبار الفرس يدعى الهرمزان، هذا الرجل بعث به أبو موسى ومعه اثنا عشر أسيرًا من العجم **أي**: من الفرس، عليهم الديباج ومناطق الذهب وأسورة الذهب، قدموا المدينة في زيهم فجعل الناسُ يعجبون، فأتوا بهم منزل عمر ﷺ فلم يصادفوه وجعلوا يطلبونه، يبحثون عن الخليفة؛ فقال: الهرمزان بالفارسية قد ضلّ ملككم **أي**: ضاع، فقيل له: هو في المسجد، فدخلوا فوجدوه نائمًا متوسدًا رداءه، فقال: الهرمزان هذا ملككم؟ قالوا: هذا الخليفة، قال أما له حاجبٌ ولا حارس؟ قالوا: الله حارسه حتى يأتي عليه أجلهُ، فقال: الهرمزان هذا الملكُ الهني، ثم إن عمر ﷺ قال للهرمزان ما مالك؟ **أي**: المال الذي عندك؟ قال أما ميراثي عن آبائي فعندي، وأما ما كان في يدي، من مال الملك وبيوت الأموال فأخذه عاملك، قال عمر ﷺ يا هُرمزان كيف رأيت الذي صنع الله بكم؟ فلم يجبه، قال ما لك لا تكلم؟ قال أكلام حيٍ أُكلمك؟ أم كلام ميت؟ قال أو لستَ حيًا؟ فاستسقى الهرمزان، **أي**: طلب ماءً؛ فقال عمر: لا نجمع عليك القتل والعطش، فأتوه بماءٍ في قدح خشبٍ فأمسكه بيده، فقال عمر: اشرب -ولاحظ ما قال- لا بأس عليك، إني غيرُ قاتلك حتى تشربه، فرمى بالإناء من يده وقال: يا معشر العرب كنتم وأنتم

على غير دين نتعبدكم ونقضيكم ونقتلكم وكنتم أسوأ الأمم عندنا حالًا وأخسها منزلة؛ فلما كان الله معكم لم يكن لأحدٍ بالله طاقة، فأمر عمر بقتله، فقال أو لم تُأمني؟ قال وكيف؟ قال قلت لي تكلم لاحظ لا بأس عليك، وقلت أشرب لا بأس عليك، لا أقتلك حتى تشربه، فقال الزبير -وهذه الرعية الآن-، فقال الزبير بن العوام وأنس بن مالك، وأبو سعيد الخدري صدق، أي: أنك لما قلت له لا بأس عليك أعطيته ماذا؟ نوع أمان، فقال عمر: قاتله الله أخذ أمانًا ولا أشعر، بمجرد أن قال لا بأس عليك رأى أنه ليس من حقه أن يقتله رضي الله عنه وأرضاه.

ونأخذ نماذج أخرى من سيرة عمر بن عبد العزيز رحمه الله حتى لا يقال إن هؤلاء من الصحابة، نقول من الصحابة ومن غير الصحابة، ومن كل من يلي فيعدل ويُطبّق شرع الله في الناس، من ذلك أن عمر بن عبد العزيز قام في مسجد دمشق ثم نادى بأعلى صوته: «لا طاعة لنا في معصية الله» مُبينا أن الطاعة إنما تكون في المعروف، ثم إنه رضي الله عنه كان يقول للناس إلحقوا ببلادكم فإني أذكركم في أمصاركم وأنساكم عندي، إلا من ظلمهُ عامل أي: والي، فليس عليه مني إذنٌ فليأتني -**أي**: يأتي مباشرة ولا يستأذن-، ومن ذلك أن عمر بن عبد العزيز رحمه الله رُفع إليه رجل يسبّهُ، وفي بعض الروايات أنه كان يشتمه، فهم الوالي الذي وقع عنده سبّ عمر همّ أن يضرب عُنق هذا الرجل؛ لكنه حبسة وكتب إلى عمر ليستطلع رأيهُ في ذلك، فكتب إليه عمر -كتب للوالي- أما إنك لو قتلتهُ لاقتك به، -أي: لو قتلته لقتلتك- إنه لا يُقتل أحدٌ بسبّ أحدٍ إلا من سبّ النبي صلى الله عليه وسلم، لو قتلته لأنه سبني لقتلتك أنت؛ لأن هذا لا يقتضي أن يُسب، ثم قال عمر للوالي فأسببه إن شئت أو خلي سبيل، هذا هو جزاؤه في نظره؛ -**تأمل يا أخي هذا الموقف**- لو أنه نُقل عن أحدٍ من الغربيين ماذا يفعل دُعاة الفكر الديمقراطي؟ يُقيمون الدنيا ولا يقعدونها، مع أن في سير سلفنا ما هو أنبل وأخير، ثم أن سلفنا يفعلون هذه الأمور لله عزوجل لا تزيدًا وطلبًا لأصوات الناخبين.

ومن ذلك أن عمر رضي الله عنه جاءه رجلٌ ركب البريد وكان البريد عندهم يُستعمل ليوصل بسرعة ليس البريد المعروف هذا؛ وإنما مجموعة من الخيل تكون في مواضع يركب هذه الخيل بسرعة فإذا مضى عددٌ من الأميال وإذا بالخيل قد تعب يصل إلى موضع فيه خيول أخرى للخلافة؛ فيركبُ خيلًا أخرى وهكذا حتى يصل بسرعة، يقول: ركبت البريد إلى عمر بن عبد العزيز؛ فانقطع أي: الخيل في بعض في بعض أرض الشام، فركبتُ الصخرة حتى أتيته وهو بخناصره، فقال: ما فعل جناح المسلمين؟ قلت: وما

جناح المسلمين يا أمير المؤمنين؟ قال البريد، قال قلت: أنقطع في أرضي أو مكان كذا وكذا، قال فعلى أي شيء أتيتنا؟ قال قلت: على الصخرة تسخرت دواب النبط، أي: العاجم، مر وأخذ دابة أحد النبط قال هؤلاء المعاهدين ولم يكترث بهم، قال تُسخرون في سلطاني؟ أي: تفعل هذا في سلطاني فأمر بي فضربتُ أربعين سوطًا ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ لأنه رأى إنه قد فعل الحق.

ومن ذلك أن عمر رضي الله عنه كتب له عامله على مصر، إن أهل الذمة قد أسرعوا في الإسلام وكسروا الجزية، ماذا يريد؟ يقول إنهم يدخلون في الإسلام حتى تسقط عنهم الجزية، وكان بعض بني أمية يُلزمهم بالجزية حتى بعد الإسلام، يقول إنكم لم تدخلوا الإسلام إلا لتسقطوا الجزية ولا شك أن هذا منكرٌ عظيم، فكتب إليه عمر أما بعد: فإن الله بعث محمدًا داعيًا ولم يبعثهُ جابيًا -ما بعثه الله ليجمع الأموال-، فإذا أتاك كتابي هذا فإن كان أهلُ الذمة أسرعوا في الإسلام، وكسروا الجزية، فاطوي كتابك وأقبل -يقول ما صار لك عنهم-، إذا كان أهل الذمة قد دخلوا في الإسلام -يقول انتهى عملك-، تعالى أنت لم يعد لك عندنا عمل.

ومن ذلك أن عمر رضي الله عنه كتب له عاملهُ على خُرسان، كتب وهو خليفة إلى عامل خُرسان يأمره أن يدعو أهل الجزية إلى الإسلام، فإن أسلموا قبِل إسلامهم ووضع عنهم الجزية، وكان لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين، فقال رجلٌ من أشراف أهل خُرسان: إنه والله ما يدعوهم إلى الإسلام إلا أن تُوضع عنهم الجزية فامتحنهم بالختان، -يقول إذا قالوا سنسلم حتى يُسقطوا الجزية عنهم يقول قل لهم المسلم لا بُدّ من أن يختتن، يقول حتى يتبين لك من الصادق في الإسلام فيختتن، من الكاذب فيقول لا، أنا لا أختتن أنا لست بمسلم-، فقال عمر رضي الله عنه: «أنا أردُهم عن الإسلام بالختان» هم لو قد أسلموا فحسنوا إسلامهم كانوا إلى الطُهرة أسرع يقول إذا أسلموا وحسنوا إسلامهم وعلموا أن من أحكام الله أن يختتنوا أتوا إلى هذا من تلقاء أنفسهم؛ فأسلم على يده -بهذه المعاملة الكريمة- نحوٌ من أربعة آلاف.

ومن ذلك أن عمر رضي الله عنه لما ولي خرج ذات ليلة ومعه حرسي؛ فدخل المسجد فمرّ في الظلمة برجلٍ نائم فعثر به أي: أنه وطئهم فسقط فرفع أي: هذا النائم رأسه وقال أمجنونٌ أنت؟ -يقصد عمر بن عبد العزيز-، قال: لا، فهمّ به الحرسي **أي**: الجندي، -همّ الجندي أن يُعاقب هذا-، فقال له عمر مه، وهي كلمة زجر؛ إنما سألني أمجنونٌ أنت؟ فقلت: لا، لا تعاقبه سألني هل أنا مجنون؟ فقلت له لا أنا لست بمجنون.

-**تأمل يا أخي**- مثل هذه المواقف وغيرها كثير، لو أنها نُقلت عن أحد من الغربيين لطبّلوا لها وأكثروا من الثناء عليها؛ ثم لا يكترثون بوجود هذه النماذج الكريمة في تاريخ المسلمين وفي بلاد المسلمين والذين هم محل الأسوة ومحل الاقتداء، على كل حال هذه النماذج كما قُلنا إنما هي نماذج للجواب على هذا الشبه التي أوردها الدِّيمُقْراطيَّة.

وختامًا نقول: يتجلّى لكل ذي إنصاف، أن الدِّيمُقْراطيَّة بالوضع الذي ذكرناه من نقل حقيقتها عن أهلها، وتبيّين مفاسدها العظيمة لا يمكن إلا أن تكون مبدأً مرفوضًا في دين الله عَزَّوَجَلَّ، ومن أعظم الظلم والتعدي والكذب على دين الله أن تُنسب للإسلام، فيقال إنها من الإسلام؛ كما نسب إلى الإسلام أباطيل أخرى، كما نسبت الاشتراكية وغيرها، فالواجب أن يتقى الله عَزَّوَجَلَّ في هذا ولا تُنسب هذه المبادئ إلى الإسلام؛ لأنها ساقطة ولا بُدّ أن تفشل كما فشل ما قبلها؛ فإذا رُبطت بالإسلام رُبط الفشل وعُزيَّ والعياذُ بالله إلى الإسلام وذلك من أعظم الفتن.

وَاللهُ أَعْلَمُ؛ وَصَلَّى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعلى آله وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

ألقيت هذه المحاضرة ليلة الجمعة من شهر
شعبان سنة اثنين وثلاثين وأربع مئة وألف
من الهجرة النبوية
بمسجد النخيل، بحي العريجة، الرياض
حرسها الله دارًا للإسلام والسنة.